تقرير حوكمة الشركات

تلتزم مجموعة بنك البحرين والكويت بتطبيق أعلى معايير حوكمة الشركات بما يتفق مع أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال. وتدرك المجموعة أن الحوكمة الفعالة تُشكّل ركيزة ضرورية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية والحفاظ على مكانتها الرائدة في القطاع المصرفي المحلي والإقليمي.

رؤية حوكمة الشركات لدى المجموعة

إن البنك والشركات التابعة له بالكامل سوف تواصل حماية حقوق المساهمين وتوفير القيمة الإضافية لملكيتهم في البنك وسيظل ذلك دوماً من أولوياته. وذلك من خلال تطبيق الممارسات المصرفية المهنية الرفيعة، ولن يكتفي البنك بالالتزام بتطبيق قوانين الدولة والجهات الرقابية فحسب، بما في ذلك دليل المسيطرين الصادر من مصرف البحرين المركزي، بل وسيهتم كذلك بجودة معايير الحوكمة لدى البنك. إن البنك والشركات التابعة له بالكامل ستعمل بشكل دائم لتحقيق أفضل عائد على حقوق الأطراف ذات العلاقة التي تشمل المساهمين والعملاء والموظفين، والمجتمع بشكل عام.

إن مساعي تنفيذ حوكمة الشركات تقع مباشرة على عاتق مجلس إدارة البنك. وهي متوافقة مع اللوائح التنظيمية والمتطلبات القانونية في مملكة البحرين وفي الدول التي يمارس البنك فيها أنشطته.

الامتثال للمتطلبات التنظيمية لحوكمة الشركات

يتم دائماً ضمان الالتزام بمتطلبات الجهات التنظيمية من قبل البنك، وتم إجراء التقييم في أوائل عام 2024 ولم تكن هناك أي ملاحظات تتعلق بلوائح حوكمة الشركات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

لم تكن هناك تغييرات جوهرية فيما يتعلق بالمتطلبات الرقابية الخاصة بحوكمة الشركات أو المتطلبات القانونية.

المستجدات في العام 2025

- وافق مجلس الإدارة على شروط المرجعية للجنة عمليات الاندماج والاستحواذ. كما أُعيد تشكيل لجان مجلس الإدارة بأعضاء جدد بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية، وجرى تناوب بعض الأعضاء لتعزيز القيمة المضافة.
- تم تطوير نظام اجتماعات مجلس الإدارة وتوثيقها ليشمل ميزات الذكاء الاصطناعي لمساعدة أعضاء المجلس على اتخاذ قرارات أكثر استنارة.
- تفوّق البنك على مؤشرات الأداء الرئيسية فيما يتعلق بجوانب حوكمة إطار العمل البيئي والاجتماعي والحوكمة.
- أجرى مجلس الإدارة تقييمًا شاملاً للأداء (360 درجة) للمجلس ولجانه وأعضائه بهدف تحسين ممارسات المجلس وشمل ذلك إجراء مقابلات مع جميع أعضاء مجلس الإدارة.
- حضر المجلس اجتماعا مع الإدارة لمراجعة إنجازات السنة الأولى من الدورة الاستراتيجية 2025-2027.
- ناقش المجلس تقرير استطلاع رأي العملاء وخارطة الطريق للاستفادة من الذكاء الإصطناعي.

تقرير حوكمة الشركات (تتمـــــة)

الهيكل التنظيمي للحوكمة

يشكل مجلس الإدارة ما يلزم من لجان مجلس الإدارة والإدارة المساعدة المجلس في توفير الإشراف الفعال على عمليات البنك، يقوم مجلس الإدارة بمراجعة الهيكل بشكل دوري وتعديله إذا لزم الأمر. يمكن تشكيل لجان إضافية من وقت لآخر و / أو يمكن تكليف اللجان الحالية بمسؤوليات إضافية، وتمثل الإدارة التنفيذية جزءا مهما من هيكل الحوكمة، الهيكل كما يلي:

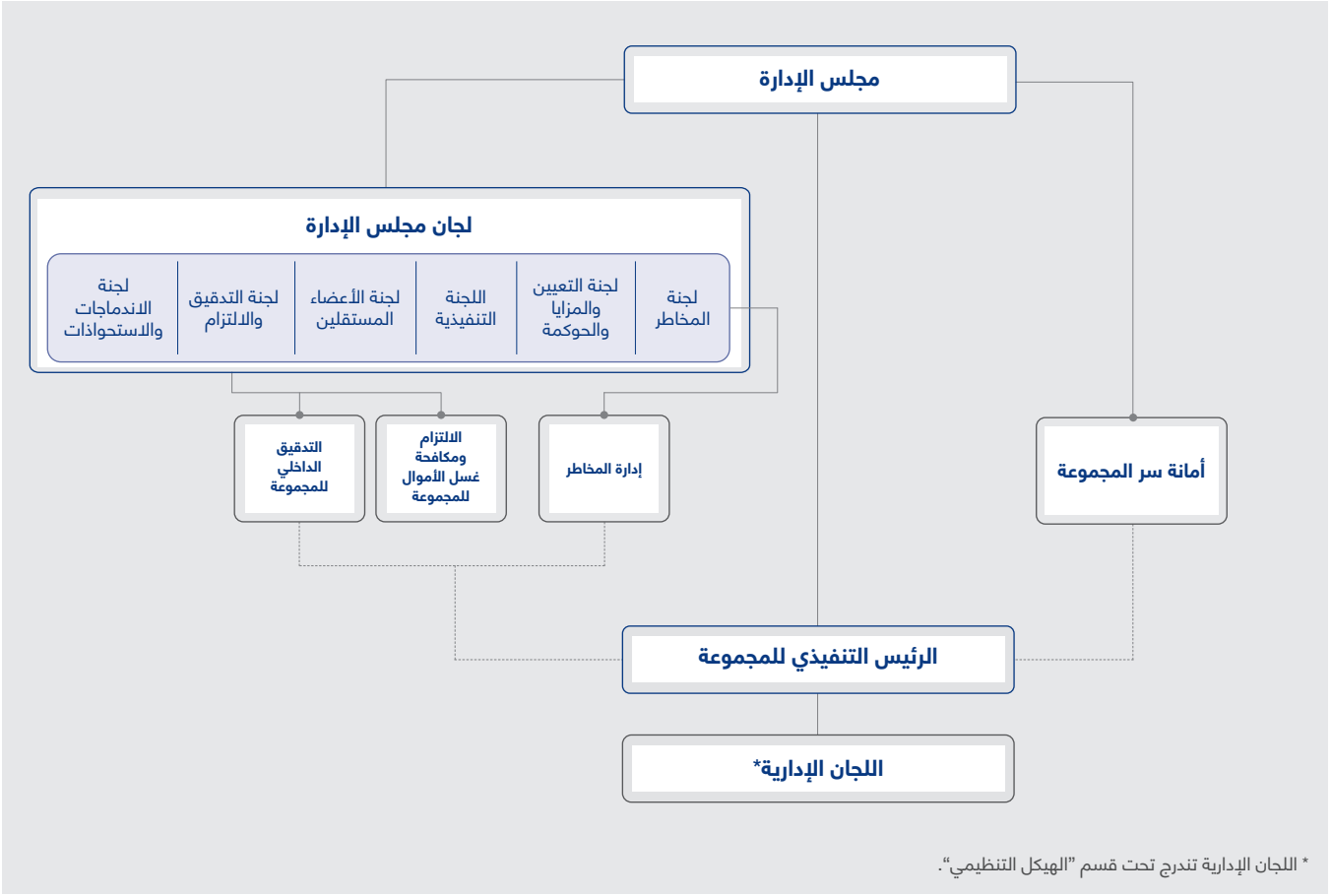

* اللجان الإدارية تندرج تحت قسم "الهيكل التنظيمي".

الإطار العام للحوكمة

يربط نموذج حوكمة الشركات العلاقة الديناميكية بين الأطراف المعنية الرئيسية الثلاثة، وهي المساهمون ومجلس الإدارة والإدارة. تختلف أدوار المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة بشكل واضح ولكنها مكملة للأهداف الأساسية وعمل المؤسسة. يعتمد نموذج حوكمة الشركات لبنك البحرين والكويت على نموذج أنجلو أمريكان الذي تم توسيعه ليشمل مجموعة متنوعة من الأطراف المعنية الذين لديهم اهتمام بالبنك ونجاحه.

تضمن ممارسات حوكمة الشركات في بنك البحرين والكويت وجود علاقة صحية مع جميع الأطراف المعنية مع تحقيق الأهداف الأساسية للبنك.

يتمثل دور أمين سر المجموعة في مساعدة مجلس الإدارة ولجانه في الحفاظ على العلاقة بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة والمساهمين. وتعتبر وظائف التدقيق الداخلي والامتثال مستقلة عن خطوط الأعمال وترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة، وتعد إدارة المخاطر مستقلة وترفع تقاريرها إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. وتعتبر وظيفة الرقابة المالية مستقلة عن خطوط الأعمال.

بيان قابلية تحمل المخاطر

أحد الأمور الأساسية المتعلقة بالحوكمة والتي يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عنها هو الموافقة على إطار المخاطر وبيان قابلية تحمل المخاطر.

الغرض من بيان قابلية المخاطر هو توضيح المبادئ العامة للمخاطر في البنك، لزيادة الوعي بالمخاطر عبر المجموعة، وتوجيه الموظفين فيما يتعلق بالسلوك المقبول والسلوك غير المقبول. ويتم تنفيذ بيان قابلية المخاطر من خلال السياسات والإجراءات التشغيلية للبنك ومقاييس المراقبة ونظام الحدود، ومؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs/KRIs) والضوابط الداخلية، وبالتالي فإن بيان قابلية تحمل المخاطر متضمن في العمليات الأساسية للبنك ويؤثر على عمليات البنك بطريقة شاملة.

يخضع بنك البحرين والكويت للجهات الرقابية والأنظمة التحوطية. تتم مراجعة أنظمة وإجراءات إدارة المخاطر بالبنك وتنقيحها بشكل مستمر لضمان الامتثال الصارم للوائح في جميع السلطات القضائية التي يعمل من خلالها، وكذلك مع ما يحدده البنك على أنه معايير السوق ذات الصلة، والتوصيات وأفضل الممارسات، ينطبق هذا المبدأ أيضاً على إطار المخاطر الخاص بالبنك.

تتمثل الأهداف الأساسية لبيان قابلية تحمل المخاطر فيما يلي:

- تقديم تحديد واضح للمخاطر التي يتعرض لها البنك، وتخفيف المخاطر وتجنب المخاطر وتحديد المخاطر بشكل إجمالي، ويشكل بيان قابلية تحمل المخاطر أساساً للتواصل الفعال لإبلاغ الأطراف المعنية الداخلية والخارجية بالمخاطر.
- زيادة فهم بنك البحرين والكويت للمخاطر المادية وزيادة الوعي بالمخاطر عبر المؤسسة:
- التأثير بشكل إيجابي على ثقافة المخاطر المحددة للبنك.

تتمثل المخاطر التي يتعرض لها البنك بشكل أساسي في نشاطه الأساسي المتمثل في الإقراض. يمول بنك البحرين والكويت أنشطته من خلال حقوق المساهمين وخدمات التجزئة وودائع الشركات وإصدار السندات في أسواق رأس المال الدولية والاقتراض من الأسواق.

تتنوع قاعدة التمويل عبر العملات وأجال الاستحقاق والمناطق الجغرافية. يعتمد النموذج التشغيلي لبنك البحرين والكويت على قدرته على الحصول على التمويل بتكلفة مناسبة ما يتيح الإقراض بشروط جذابة لعملائه. كما تعتمد ميزة التمويل في بنك البحرين والكويت على محفظته المالية القوية والدعم القوي من المساهمين.

لدعم عمليات الإقراض والتمويل، يحتفظ البنك بمحفظة من الأصول السائلة. يتمثل الهدف الأساسي للمحفظة السائلة في التأكد من أن البنك قادر على العمل ومواصلة أنشطته الأساسية حتى في ظل ظروف السوق الصعبة. ويتماشى تكوين محفظة السيولة في البنك مع هذا الهدف.

يحدد بيان قابلية تحمل المخاطر درجة تحمل المخاطر في عمليات بنك البحرين والكويت ضمن قدرة البنك على تحمل المخاطر. تعتبر حدود المخاطر وتقييم ملف المخاطر من العناصر الرئيسية الأخرى في تنفيذ إطار عمل البنك لتقبل المخاطر.

القدرة على تقبل المخاطر محدودة بالموارد المالية وغير المالية التي يمتلكها البنك وتقع في نطاق سيطرته. تم تحديد قابلية تحمل المخاطر في البنك إلى مستوى يقع ضمن نطاق قدرة المخاطر لضمان استمرار تعرض البنك للمخاطر.

تتكون الموارد المالية للبنك من رأس المال المدفوع للبنك والأرباح المستبقاة إلى جانب ودائع العملاء، الأموال المجمعة من خلال السندات وقروض من مؤسسات مالية أخرى. وتتمثل الموارد غير المالية في مهارات وكفاءات الموظفين وأنظمة تكنولوجيا المعلومات والإجراءات الداخلية والأنظمة الرقابية. تعتمد قدرة البنك على تحمل المخاطر على عملية اختيار العملاء الدقيقة ومراجعات التفويض الائتماني الفردي وعملية منح الائتمان الشاملة، لذلك، تساهم الموارد المالية والحوكمة القوية في الحفاظ على المركز التنافسي للبنك والمركز المالي القوي والسيولة.

تستخدم حدود المخاطر لتحديد التفويض الخاص بقابلية تحمل المخاطر لخطوط الأعمال والمحافظ، تم وضع حدود المخاطر الرئيسية ضمن سياسات إدارة المخاطر بالبنك وتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة. يضع نظام الحد حدوداً للمستوى المقبول لمخاطر الإئتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية ضمن قابلية تحمل المخاطر المحددة.

تتم مراجعة الوضع الفعلي من خلال حدود المخاطر على مستويات مختلفة، بما في ذلك لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، ولجنة إدارة المخاطر، ولجنة إدارة الأصول والخصوم، ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية والالتزام والتدقيق، ولجنة إدارة أمن المعلومات، والإدارة العليا، اعتماداً على طبيعة الحدود وكما هو محدد في سياسات المخاطر ذات الصلة. يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن تحديد مدى تقبل البنك للمخاطر، والتي يتم قياسها ومراقبتها على مستوى الأنشطة التشغيلية بواسطة الإدارة العليا.

يهدف تقييم ملف تعريف المخاطر إلى التأكد من أن ملف مخاطر البنك يقع ضمن حدود المخاطر وبالتالي ضمن قابلية تحمل المخاطر والقدرة على المخاطر. تقييم ملف المخاطر هو تقييم دقيق لمستوى وأنواع تعرض البنك للمخاطر. يشمل التقييم تقييم المخاطر الجوهرية للبنك، مثل الائتمان والسوق والسيولة والأرباح ورأس المال وأمن المعلومات والمخاطر التشغيلية. كما يقدم نظرة عامة لوضع المخاطر بالبنك في وقت معيّن.

مخاطر الائتمان

يتعرض بنك البحرين والكويت للمخاطر في المقام الأول في نشاطه الأساسي المتمثل في إقراض الأفراد والشركات والمؤسسات الصغيرة المتوسطة والحكومات وكيانات القطاع العام والمؤسسات المالية، إلخ. يعرض الإقراض البنك لمخاطر الائتمان والتركيز والتغيرات في دورة الأعمال. يتم تحليل كل إقراض بدقة من عدة زوايا للتأكد من أن قرارات التمويل تستند إلى أسس سليمة. الهدف العام لإدارة مخاطر الائتمان هو الحفاظ على جودة عالية للمحفظة مع تنويع مناسب للمخاطر لتجنب التركز المفرط للمخاطر.

مخاطر السوق والخزينة

يعتبر التمويل وإدارة الأصول والخصوم وإدارة محفظة الأصول السائلة جزءاً لا يتجزأ من أعمال البنك التجارية.

تتنوع قاعدة التمويل في بنك البحرين والكويت عبر العملات وآجال الاستحقاق والمناطق الجغرافية. يدير البنك بشكل فعال تعرضات المخاطر الناشئة بشكل رئيسي من عدم تطابق تواريخ الاستحقاق بين الأصول (مثل القروض واستثمارات الخزينة) والمطلوبات (الودائع والقروض وحقوق الملكية). يحتفظ البنك بمحفظة سيولة قوية لضمان قدرته على العمل ومواصلة أنشطته الأساسية حتى في ظل ظروف السوق الصعبة.

يدير بنك البحرين والكويت مخاطر أسعار الفائدة عن طريق التمويل/ الاستثمار في مجموعة من الأصول ذات السعر الثابت والمتغير، ما يسمح للبنك بتوليد أرباح ثابتة والحفاظ على قاعدة رأس المال على المدى الطويل. يُستثمر معظم محفظة السيولة في بنك البحرين والكويت في أصول عالية الجودة، وبذلك. يتحمل بنك البحرين والكويت مخاطر ائتمانية محدودة في هذه المحفظة (مخاطر التخلف عن سداد الائتمان وانتشار المخاطر).

يعمل بنك البحرين والكويت على التخفيف من مخاطر العملة ومخاطر أسعار الفائدة الناشئة عن عمليات الإقراض والاستثمار عن طريق التحوط بالمشتقات. يؤدي استخدام المشتقات إلى تعريض بنك البحرين والكويت لمخاطر الائتمان للطرف المقابل ومخاطر السيولة ومخاطر العملة والمخاطر التشغيلية. يستخدم بنك البحرين والكويت اتفاقيات مقاصة وترتيبات تتعلق بالضمانات لإدارة مخاطره تجاه شركاء المشتقات المالية.

يتم وضع المشغلات/ حدود السياسة وفقاً لسياسات وإجراءات المخاطر الداخلية للبنك. يتضمن ذلك المركز الصافي المفتوح للعملات الأجنبية والقيمة المُعرضة للمخاطر، ومخاطر سعر الفائدة (الفجوة، ووقف الخسارة، والقيمة المُعرضة للمخاطر)، والأرباح المعرضة للخطر (EaR)، والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية (EVE) وغيرها.

المخاطر التشغيلية

من أجل إدارة المخاطر التشغيلية وضع بنك البحرين والكويت إطار عمل يتكون من أدوات مثل الإبلاغ عن أحداث المخاطر والتقييم الذاتي للمخاطر والرقابة ومؤشرات المخاطر الرئيسية. يضمن هذا الإطار إدارة المخاطر التشغيلية ضمن مدى تقبل المخاطر المحددة للبنك. يتم توثيق هذا الإطار بشكل ملائم من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات المناسبة. تم وضع إطار العمل بهدف مساعدة الأعمال ومجالات الدعم في البنك في الحفاظ على عملية قوية للتحقق من أوجه القصور الرقابية ومعالجتها ووضع تدابير مُحسّنة و/أو تصحيحية لتجنب تكرار المشكلات الرئيسية، حيث تساعد الأدوات ذات الصلة في تحديد المخاطر ومراجعة فعالية الضوابط في جميع مجالات عمليات البنك. يتم تنفيذ إطار العمل من قبل قسم مستقل لإدارة المخاطر التشغيلية يقدم تقاريره إلى الرئيس التنفيذي للمخاطر بالمجموعة (Group CRO) ويخضع بشكل منفصل إلى لجنة إدارة المخاطر التشغيلية والالتزام والتدقيق (ORCAMC).

أمن المعلومات والأمن السيبراني

يلتزم بنك البحرين والكويت بالتصدّي للهجمات السيبرانية، وصون سلامة المعاملات المالية، وحماية سرية بيانات العملاء، والحفاظ على مستوى المرونة التشغيلية بما يكفل له الحفاظ على ثقة عملائه والمجتمع المصرفي محلياً وعالمياً. ويلتزم البنك أيضاً بتطبيق أفضل الممارسات لحماية خصوصية البيانات، وذلك بما يضمن صون معلومات العملاء وحمايتها وفقاً للاشتراطات التنظيمية والرقابية المعمول بها. تعمل وظيفة أمن المعلومات تحت مظلة قسم إدارة المخاطر، وتضمن بقاء مخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني ضمن حدود قابلية تحمل المخاطر الذي يحدده مجلس الإدارة، ويتم ذلك تحت إشراف لجنة إدارة أمن المعلومات التابعة للإدارة التنفيذية ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

ويرأس وظيفة أمن المعلومات الرئيس التنفيذي لأمن المعلومات للمجموعة، والذي يرفع تقاريره إلى رئيس المخاطر للمجموعة، كما تعمل هذه الإدارة بشكل مستقل عن قسم تقنية المعلومات. وتتولّى وظيفة أمن المعلومات مسؤولية وضع إطار شامل لإدارة المخاطر والحفاظ عليه، والذي يشمل استراتيجية الأمن السيبراني، والسياسات والتوجيهات والبرامج التوعوية ذات الصلة. كما تضطلع بمهمة الإشراف المستقل على مدى فاعلية الضوابط الأمنية الإدارية والتقنية.

وتعمل وظيفة أمن المعلومات على رصد تهديدات الأمن السيبراني دائمة التطوّر والتغيّر ومراقبة هذا المشهد باستمرار، بما يضمن تحديد المخاطر والتعرّف عليها وتقييمها والإبلاغ عنها للأطراف المعنية، الأمر الذي يضمن بدوره إدارة هذه التهديدات والمخاطر والسيطرة عليها بشكل ملائم وفعّال. ويتم إجراء أنشطة دورية لتقييم مدى قوة منظومة الدفاع بالبنك وضمان تحسينها باستمرار. وتشمل هذه الأنشطة إجراء اختبارات اختراق بشكل متكرر، وتنفيذ تمارين ومحاكاة دورية للمرونة السيبرانية بهدف اختبار مدى فاعلية الاستجابة للحوادث وضمان استمرارية الأعمال. علاوة على ذلك، يحرص البنك على الامتثال للمعايير الدولية المعترف بها واللوائح التنظيمية ذات الصلة، بما في ذلك أيزو 27001 و(PCI-DSS) و(PCI-PIN)، هذا إلى جانب الالتزام بإطار ضوابط أمن العملاء (CSCF) ضمن برنامج سويفت (SWIFT) لأمن العملاء.

الأرباح

تتضمن الأعمال المصرفية قابلية تحمل المخاطر بشكل جيد، حيث يجب أن توفر جميع المعاملات هامشاً معقولاً تعويضاً عن المخاطر التي يتكبدها البنك. يقدم بنك البحرين والكويت التمويل بشروط السوق التنافسية ويهدف إلى تحقيق أرباح مستقرة، ما يتيح للبنك تكوين احتياطيات رأسمالية ونمواً عضوياً وعائداً معقولاً على رأس المال على المدى الطويل.

يجب أن توفر عمليات الإقراض، التي تعد مصدراً رئيسياً لمخاطر الائتمان، عائداً مناسباً لمستوى المخاطر التي تكبدها البنك.

تساهم عمليات الخزينة، من خلال التمويل الفعال من حيث التكلفة والإدارة الحكيمة للأصول والخصوم، في العوائد الإجمالية للبنك بما يتماشى مع أهداف العمل المحددة والهدف الأساسي المتمثل في حماية السيولة لدى البنك.

يتم وضع وتحديد أهداف تحقيق الأرباح ومراقبتها على المستوى الموحّد للمؤسسة ومستوى القسم ووحدة الأعمال.

رأس المال

يُعد إطار عمل إدارة رأس المال المناسب، إلى جانب عملية تقييم ملاءة رأس المال (ICAAP)، جزءاً أساسياً من عمليات بنك البحرين والكويت. يلتزم بنك البحرين والكويت بالحفاظ على وضع رأسمالي قوي فيما يتعلق بالتعرض الكلي للمخاطر.

يكمل البنك إجراءات ملاءة رأس المال المبنية على المخاطر مع مقياس نسبة الرافعة المالية على أساس الحجم.

السيولة

يحتفظ البنك بمحفظة سيولة قوية. يتمثل الهدف الأساسي لمحفظة السيولة في ضمان قدرة البنك على العمل ومواصلة أنشطته الأساسية دون انقطاع، حتى في ظل ظروف السوق الصعبة. يحتفظ بنك البحرين والكويت بمحفظة سيولة تضم في غالبها أصولا ذات جودة عالية لدعم عمليات البنك ووضع السيولة. إن امتلاك مركز سيولة قوي يمكننا من القيام بأنشطتنا الأساسية في ظل ضغوط السوق الشديدة دون الحصول على تمويل جديد.

يقوم البنك بتنويع التمويل لتجنب الاعتماد المفرط على الأسواق الفردية ومصادر التمويل. تم وضع معايير السيولة بهدف الحفاظ على الحد الأدنى من المستويات وفقاً لتوجيهات الجهات الرقابية.

التنفيذ والمراجعة

تتم مراجعة بيان قابلية تحمل المخاطر بشكل سنوي، ويعتمده مجلس الإدارة، ويُطبَّق على جميع أقسام البنك.

وظيفة التدقيق الداخلي

تعتبر إدارة التدقيق الداخلي جزءاً أساسياً من منظومة الحوكمة الشاملة في البنك، إذ أنشأها مجلس الإدارة لفحص أنشطة مجموعة بنك البحرين والكويت وتقييمها بشكل مستقل. وتوفر إدارة التدقيق الداخلي بالمجموعة مزيجاً من خدمات التدقيق والاستشارات للأطراف ذات العلاقة، إذ تتولى مسؤولية مراجعة النُظم والعمليات، وطرح رؤى لدعم مبادرات التحسين المستمر. وتتمتع وظيفة التدقيق الداخلي بوصول كامل وغير مقيّد لجميع سجلات المجموعة ووثائقها ونُظمها وممتلكاتها وموظفيها، بما في ذلك الإدارة التنفيذية العليا ولجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة.

تطبّق إدارة التدقيق الداخلي منهجية قائمة على المخاطر عند وضع خطة التدقيق السنوية وتنفيذ مهامها. ويتم إعداد الخطة وفق نهج منهجي يبدأ من المستوى الاستراتيجي وينحدر تدريجياً إلى تحديد المخاطر والمجالات ذات الصلة، بما يضمن مواءمة نطاق التدقيق مع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة ومناطق المخاطر الرئيسية. وتضع خطة التدقيق السنوية الاشتراطات الرقابية في اعتبارها، كما تراعي عوامل المخاطر الداخلية والخارجية، وتستفيد من مدخلات الأطراف المعنية وغيرها من مزوّدي خدمات التدقيق والرقابة. وتتم مراجعة هذه العملية وتحديثها بشكل دوري لضمان مواكبة أي مستجدات، في حين تظل مهام التدقيق الرقابي أولوية أساسية.

يرأس وظيفة التدقيق الداخلي رئيس المدققين الداخليين للمجموعة، والذي يرفع تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة، يخضع رئيس المدققين الداخليين لارتباط وظيفي بلجنة التدقيق والالتزام لضمان الاستقلالية المهنية، في حين يكون ارتباطه الإداري بالرئيس التنفيذي فيما يتعلق بالشؤون الإدارية. بناءً على دليل إجراءات التدقيق الداخلي المعتمد وميثاق التدقيق الداخلي والتوجيهات التنظيمية المعمول بها، يتم إجراء مهام التدقيق الداخلي عبر جميع وظائف المجموعة لتحقيق أهدافها، بما في ذلك مراجعة موثوقية وكفاية وفاعلية أُطر الحوكمة وإدارة المخاطر ونُظم الرقابة الداخلية المعنية. يتم إصدار تقارير المراجعة النهائية ورفعها إلى لجنة التدقيق والالتزام وأعضاء الإدارة العليا المعنيين. ويتم تجميع تقرير نشاط التدقيق الداخلي جنباً إلى جنب مع تحديث حالة المتابعة لملاحظات التدقيق التي تم الإبلاغ عنها مسبقاً على أساس ربع سنوي، ويتم تقديمه كبند منتظم في جدول الأعمال في الاجتماع الفصلي للجنة التدقيق والالتزام ليتم اتخاذ الإجراء التصحيحي اللازم في الوقت المناسب.

تخضع الإدارة لمراجعات دورية داخلية وخارجية لضمان الجودة في سعيها للتحسين المستمر. يحمل غالبية موظفي الإدارة مؤهلاً مهنياً واحداً على الأقل من جمعيات مهنية معروفة مثل CIA وCRMA وSCR وCPA وACCA وCISA، كما يقومون بتحسين معرفتهم وصقل مهاراتهم باستمرار من خلال برامج التعليم المهني المستمر. ويقرّ موظفو التدقيق الداخلي بشكل دوري بالالتزام بقواعد السلوك الخاصة بالبنك ومدونة قواعد السلوك المهني.

الامتثال ومكافحة غسل الأموال وإدارة الاحتيال

يواصل بنك البحرين والكويت التزامه الراسخ بجميع المتطلبات الرقابية والقانونية، إيماناً منه بدورها المحوري في ضمان نزاهة عملياته. ونحن نفي بالتزاماتنا التنظيمية من خلال الامتثال لجميع الأحكام الرقابية ذات الصلة، وتطبيق أفضل الممارسات الدولية في كل البلدان التي نزاول فيها أنشطتنا.

وفقاً للتوجيهات الرقابية والمعايير العالمية، أنشأ بنك البحرين والكويت وحدة للامتثال على مستوى المجموعة تعمل بشكل مستقل تماماً. وتتألف هذه الدائرة من أربع وظائف رئيسية، وهي: مكافحة الجرائم المالية، ومكافحة الاحتيال، والامتثال الرقابي والاستشارات، وضمان الامتثال. وتُنفَّذ هذه المهام وفق خطة سنوية قائمة على المخاطر، والتي يتم اعتمادها من قبل لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة. وتعمل وحدة الامتثال ومكافحة غسل الأموال بشكل مستقل عن دوائر البنك وأقسامه الأخرى، إذ تتمتع بالصلاحيات والسلطة الكافية، وترفع تقاريرها مباشرةً إلى مجلس الإدارة عبر لجنة التدقيق والالتزام التابعة له. وتعمل هذه الوحدة كمحور مركزي لجميع أنشطة الامتثال الرقابي، بما في ذلك تطبيق أفضل ممارسات الامتثال ومبادئه.

ويبذل بنك البحرين والكويت قصارى الجهد للارتقاء بمنظومة الامتثال على مستوى جميع أنشطته. كما أن التزامه الراسخ بمكافحة غسل الأموال يضمن التطبيق الصارم للأحكام القانونية والضوابط الرقابية ذات الصلة، بما يتفق مع توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) وأفضل المعايير الدولية. ويطبّق البنك برنامجاً متكاملاً لمكافحة غسل الأموال على مستوى المجموعة، والذي يشمل تدريباً دورياً لتعزيز وعي الموظفين، ونظاماً دقيقاً لحفظ السجلات، وإجراءات استباقية للكشف والتقصّي والإبلاغ، إلى جانب تعيين مسؤول خاص للإبلاغ عن غسل الأموال (MLRO). وتتم مراجعة سياسة وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتحديثها بصفة سنوية، وقد تم اعتمادها مؤخراً من قبل مجلس الإدارة في أكتوبر 2025. كما تخضع إجراءات مكافحة غسل الأموال بالبنك لمراجعات سنوية دقيقة ووافية يجريها مدققون خارجيون مستقلون. وقد تم إصدار تقارير التدقيق الخارجي للمجموعة، والتي تشمل بنك البحرين والكويت وشركته التابعة وفروعه الخارجية، وقُدّمت إلى مصرف البحرين المركزي في يونيو 2025.

يطبّق بنك البحرين والكويت تدابير واستراتيجيات استباقية لمكافحة الاحتيال، إذ تشكّل جزءاً لا يتجزأ من إطار مكافحة الجرائم المالية بالبنك، كما تعكس التزامه بضمان حماية العملاء وتعزيز التميّز التشغيلي.

وفي عام 2021، نجح بنك البحرين والكويت في إنشاء أنظمة مختصة بمراقبة عمليات العملاء ومعاملات البطاقات من أجل رصد عمليات الاحتيال المحتملة وضمان حماية العملاء بشكل استباقي وفعال من عمليات الاحتيال. كما تم إنشاء فريق رصد ومراقبة الاحتيال على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع لرصد أية شكوك حول الاحتيال والتعامل معها على الفور.

وقد قامت الفروع الخارجية في الهند والكويت والشركة التابعة، كريدي مكس، بتعيين موظفين في وظائف الامتثال ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال (MLRO) لضمان تنفيذ المتطلبات التنظيمية المتعلقة بمزاولة أنشطتها بما يشمل أنظمة مصرف البحرين المركزي ذات الصلة. أما المتطلبات التنظيمية الخاصة بالمكاتب التمثيلية في جمهورية تركيا والإمارات العربية المتحدة، فتتم إحالتها إلى المقر الرئيسي.

بيانات المساهمين

أسهم بنك البحرين والكويت مدرجة في بورصة البحرين. وقد أصدر البنك 1,816,590,310 أسهم عادية بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم الواحد مدفوعة بالكامل.

خلال العام 2025، وزّع البنك أرباح نقدية بنسبة 35% من القيمة الاسمية للسهم، أي ما يعادل 35 فلساً للسهم الواحد ما يقارب مجموعه 63,163,144 ديناراً بحرينياً للعام 2024.

قام البنك بتوزيع أرباح نقدية مرحلية للعام 2025 بنسبة 12.5% من القيمة الاسمية للسهم، أي ما يعادل 12.5 فلس للسهم الواحد بما مجموعه 22,551,997 ديناراً بحرينياً.

المدقق الخارجي

تقوم لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة الإشراف على العمل الذي يقوم به المدققون الخارجيون وتقوم الإدارة على أساس سنوي بإجراء تقييم للعمل المنجز والخدمات المقدمة من قبل مدقق خارجي. مع الأخذ في الاعتبار:

1. جودة خدمات المراجعة.
2. المهارات المطلوبة والخبرة وكفاية الموارد.
3. التواصل والتفاعل مع لجنة التدقيق والالتزام والإدارة والتدقيق الداخلي.
4. الاستقلالية والموضوعية والتدقيق المهني.
5. وسمعة مكتب التدقيق.

ومن ثم، تشارك الإدارة نتائج التقييم مع لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة مع التوصية بتعيين أو إعادة تعيين المدققين الخارجيين، وعلى ضوئه تقدم اللجنة توصيتها بتعيين أو بإعادة تعيين المدققين إلى مجلس الإدارة وبالتالي إلى الجمعية العامة العادية لتعيين / إعادة تعيين المدققين الخارجيين وفقا للموافقات التنظيمية. تناقش اللجنة النتائج، مع الأخذ في الاعتبار ملاحظات الإدارة، إلى جانب الأخذ في الاعتبار آراء المدقق الخارجي، كما تجري أيضاً مراجعة خاصة بها لنطاق التدقيق الخارجي وعملياته ونتائجه.

بالنسبة لعام 2025 بلغت خدمات المراجعة السنوية والمراجعة ربع السنوية 273 ألف دينار بحريني، وبلغت الخدمات الأخرى 388 ألف دينار بحريني.

اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي 2025

عقد اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي (AGM) في 25 مارس 2025 وذلك في فندق الفور سيزونز، مملكة البحرين.

واتخذت الجمعية العامة العادية قرارات بشأن البنود المذكورة أدناه بالإضافة إلى الأمور الاعتيادية على جدول أعمال:

1. التبليغ عن العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م مع أي من الأطراف ذات العلاقة كما هو مبين في الإيضاح (26) من البيانات المالية الموحدة.
2. مناقشة تقرير حوكمة الشركات للبنك عن عام 2024م ومدى التزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي في شأنه والمصادقة عليه.
3. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار مبلغ 660,000 دينار بحريني مكافأة عضوية لمجلس الإدارة لعام 2024م.
4. تعيين مدققين لحسابات البنك للسنة المالية 2025م بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
5. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م.

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السنوية والقرارات التي تم اتخاذها خلال الاجتماع منشورة في هذا التقرير السنوي.

الإفصاحات السنوية في اجتماع الجمعية العمومية العادية:

يقدم البنك تقريراً عن حوكمة الشركات إلى الجمعية العمومية سنوياً، يغطي حالة الامتثال للمتطلبات التنظيمية ذات الصلة وأفضل الممارسات الدولية.

في اجتماع الجمعية العامة العادية، يقوم البنك بالإفصاح عن التفاصيل وتقديم التقارير للمساهمين بموجب نموذج الإفصاح العام لكتيب قواعد مصرف البحرين المركزي تتضمن هذه الإفصاحات إجمالي المكافآت المدفوعة الأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمدققين الخارجيين والإفصاحات الهامة الأخرى كما هو موضح أدناه. كما تم تضمين مبالغ المكافآت التي دفعت للسادة أعضاء مجلس الإدارة بشكل فردي ومبلغ المكافآت لستة من الطاقم الإداري الأعلى أجراً في التقرير السنوي.

المساهمون

اسم المساهم	بلد المنشأ	عدد الأسهم
فنكورب ذ.م.م.	مملكة البحرين	475,784,748
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي (SIO) (هيئة التأمينات الاجتماعية (GOSI)، صندوق التقاعد المدني، وصندوق التقاعد العسكري)	مملكة البحرين	598,936,017
الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت	348,740,444
العموم		393,129,101

نسب المساهمين في الأسهم %

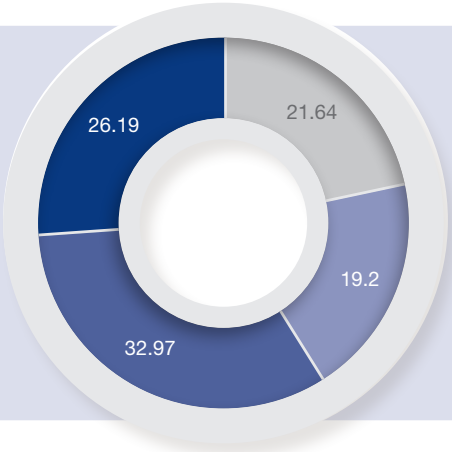

جدول توزيع فئات الأسهم

الفئة	عدد المساهمين	عدد الاسهم	النسبة المئوية %
أقل من 1%	2,798	393,129,101	21.64
1% إلى أقل من 5%	-	-	-
5% إلى أقل من 10%	-	-	-
10% إلى أقل من 20%	1	348,740,444	19.20
20% إلى أقل من 50%	2	1,074,720,765	59.16
50% فأكثر	-	-	-

تشكيل مجلس الإدارة بالأرقام

عدد أعضاء مجلس الإدارة
10

نسبة الأعضاء غير التنفيذيين
%100

نسبة الأعضاء المستقلين
%60

نسبة الإناث في مجلس الإدارة
%30

بيانات مجلس الإدارة

تشكيل المجلس في العام 2025

يتألف مجلس إدارة البنك من عشرة أعضاء يتم تعيينهم و / أو انتخابهم وفق أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي، ويتكون مجلس إدارة البنك من أعضاء ذوي خلفية وخبرة مهنية عالية.

ويأخذ البنك بعين الاعتبار تمثيل النساء في مجلس الإدارة، وحالياً يوجد لدى البنك 3 أعضاء في المجلس من السيدات كما يلي:

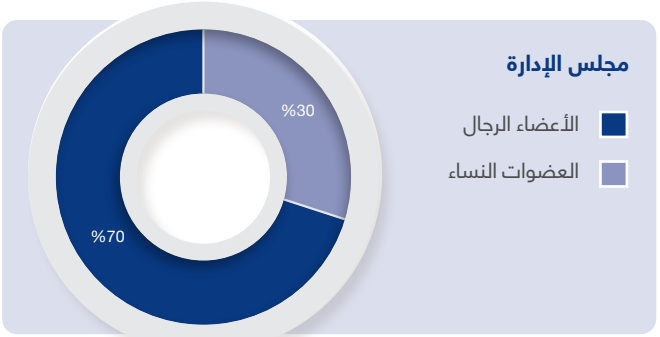

كذلك يتم اختيار أعضاء اللجان التابعة للمجلس على ضوء خبراتهم المهنية حسب متطلبات حوكمة الشركات. ويقوم المجلس بمراجعة دورية لمشاركة الأعضاء ولعمل اللجان التابعة له، ويخضع تعيين أعضاء المجلس لموافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي. إن تصنيف عضو تنفيذي، وعضو غير تنفيذي وعضو مستقل قد تم وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي.

بدأت الدورة الحالية لمجلس الإدارة في شهر مارس 2023 وتنتهي في مارس 2026 ويتم انتخاب / تعيين أعضاء مجلس الإدارة من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوي.

ويكون الانتخاب أو إعادة انتخاب العضو خلال الجمعية العامة بموافقة من المجلس وبناء على توصية من لجنة التعيين والمزايا والحوكمة التابعة له بحيث يكون مدعوماً بمعلومات محددة مثل المؤهلات والسيرة الذاتية والمهنية والعضوية في مجالس إدارات أخرى.

تقرر بأن السيد خالد تقي عضو مجلس الإدارة، عضو مستقل من قبل مجلس الإدارة خلال عام 2025. ويضم المجلس 6 من أصل 10 أعضاء كأعضاء مستقلين، أي ما يعادل 60%.

انتهاء العضوية في المجلس

تنتهي عضوية عضو مجلس الإدارة في المجلس في الحالات التالية:

1. إذا تم تعيينها/تعيينه أو انتخابه بخلاف أحكام القانون والنظام الأساسي.
2. إذا فقدت/فقد أيا من الشروط الواردة الإشارة إليها في المادة (23) من النظام الأساسي والمنصوص عنها في المادتين (173) من القانون
3. إذا أساءت/أساء استعمال عضويته للقيام بأعمال منافسة للشركة أو الحق ضررا فعليا بها.
4. إذا تخلفت/تخلف عن حضور ثلاث جلسات متتالية دون عذر مشروع يبلغ مجلس الإدارة به خطيا ويقرر المجلس بشأنه ما يراه مناسبا في حينه.
5. إذا استقالت/استقال من منصبها/منصبه أو اعتزلته/اعتزله بشرط أن يكون ذلك في وقت مناسب وإلا التزمت/التزم بالتعويض.
6. إذا شغلت/شغل أي منصب آخر في الشركة تتقاضى/يتقاضى عنه راتبا غير منصب يقرر مجلس الإدارة من وقت لآخر دفع راتب لشاغله لطبيعة مهمتها/مهمته التنفيذية.

أمين سر المجموعة

يقدم أمين سر المجموعة الدعم المهني والإداري للجمعية العمومية. والمجلس، ولجانه التابعة، كما يقوم بمهام مسؤول حوكمة الشركات أيضا.

وفي هذا السياق يقوم بتقديم الدعم للجان والمجلس وحصول الأعضاء على المشورة المستقلة وغيرها من الأمور ذات الصلة، وكل ذلك على مستوى المجموعة، ويخضع تعيين أمين سر المجموعة الموافقة المجلس.

إن أمين سر المجموعة في بنك البحرين والكويت هو أحمد عبد القدوس أحمد الذي انضم إلى البنك في عام 2009. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة من جامعة البحرين في عام 1996، وحائز على شهادة في أمانة سر المجلس من جامعة جورج واشنطن، وقد حضر العديد من البرامج التدريبية المتقدمة في حوكمة الشركات في مملكة البحرين وفي الخارج ولديه أكثر من 30 عاماً من الخبرة في القطاع المالي.

مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة

إن المهمة الرئيسية لمجلس الإدارة، هي الموافقة على ومتابعة تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للبنك ومراقبة عملياته بما يتفق مع النظام القانوني والإطار الرقابي بشكل عام. وعلى المجلس التأكد من ملاءة النظام المالي والتشغيلي ونظم الرقابة الداخلية وكذلك التأكد من التطبيق الميداني لقواعد السلوك المؤسسية وميثاق العمل.

وتتوافر لدى مجلس الإدارة الصلاحيات الكاملة لاتخاذ القرار في الأمور التي ترفع إليه للتيقن من أن توجيه الإدارة التنفيذية والسيطرة الكلية على عمليات البنك تقع ضمن نطاق اختصاصاته، ويشمل ذلك وضع الاستراتيجيات العامة والتخطيط، وعمليات التقييم المؤسسي، واستحواذ الموجودات والتخارج منها، ومصروفات رأس المال، والصلاحيات الفنية. وللمجلس تحديد أتعاب المدققين الخارجيين بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة العادية ومراجعة البيانات المالية، وعمليات التمويل والاقتراض بما يشمل خطة العمل السنوية والميزانية التقديرية، والتأكد من الالتزام بالتطبيق مع توجيهات الجهات الرقابية وكفاءة عمليات الرقابة الداخلية.

ويقوم المجلس باتخاذ القرار بشأن منح ومراجعة تفويض هذه الصلاحية إلى اللجان المنبثقة عن المجلس وكذلك إلى الإدارة ويمكن منح هذا التفويض الإقرار المصروفات، والموافقة على التسهيلات الائتمانية والإجراءات المؤسسية الأخرى. كما يمكن الموافقة على هذا التفويض والتصريح به بموجب العديد من سياسات البنك، وسوف تستند حدود الصلاحيات المحددة إلى المتطلبات التشغيلية للبنك.

وتقع الأمور المتعلقة بمصروفات رأس المال، والتنازل عن الموجودات. وعمليات الاستحواذ والدمج وبعض الاستثمارات الاستراتيجية، باستثناء الأمور التي تتطلب موافقة المساهمين ضمن نطاق صلاحيات المجلس.

ويشغل كل عضو في المجلس منصبه لمدة ثلاث سنوات متتالية قابلة للتجديد وذلك بإعادة انتخابهم و / أو تعيينهم في دورة جديدة في اجتماع سنوي للجمعية العامة العادية، ويكون نصاب اجتماعات المجلس صحيحا بحضور أغلبية الأعضاء بحيث يكون الرئيس و / أو نائبه من ضمنهم. وقد تم نشر دليل عمل مجلس الإدارة على الموقع الإلكتروني للبنك.

المعاملات المصرفية التي تحتاج موافقة مجلس الإدارة

تتطلب معاملات إقراض أعضاء مجلس الإدارة وفق حدود معينة للإقراض موافقة المجلس. كما تتطلب التسهيلات الائتمانية والطلبات الاستثمارية التي تتجاوز مستويات محددة مسبقا موافقة المجلس.

وبالمثل فإن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بما في ذلك تلك التي تتعلق بأعضاء المجلس تتطلب موافقة المجلس.

المساعدة المهنية المستقلة

لدى البنك إجراءات مقرة من قبل لجنة التعيين والمزايا والحوكمة لمنح أعضاء المجلس حق الحصول على مشورة مهنية مستقلة تتعلق بشؤون البنك أو بمسؤولياتهم الفردية كأعضاء في مجلس الإدارة.

البرنامج التعريفي لأعضاء مجلس الإدارة

يتعين على مجلس الإدارة أن يكون على إطلاع على آخر المستجدات المتعلقة بالأعمال، والصناعة المصرفية، والتطورات الرقابية والتشريعية، وأحدث

التطورات التي من شأنها أن تؤثر على عمليات وأعمال البنك. ويوفر البنك مباشرة، بعد تعيين أي عضو جديد في مجلس الإدارة، برنامج تعريف رسمي. لمدة يوم عمل كامل كما يتم ترتيب اجتماعات مع الإدارة التنفيذية ورؤساء الإدارات في البنك، حيث أن هذا الأمر سوف يؤدي إلى خلق فهم أفضل لبيئة العمل والأسواق التي يعمل بها البنك.

التطوير المهني لأعضاء مجلس الإدارة

يعتبر وجود برنامج مستمر للتوعية أمر ضروري وقد يتخذ أشكالا مختلفة، من خلال توزيع المنشورات وورش العمل والعروض التوضيحية أثناء اجتماعات المجلس وحضور المؤتمرات التي تشمل موضوعات حول الحوكمة والأعمال والصناعة المصرفية والتطورات الرقابية.

يرجى الاطلاع على البرامج التي أعدت لهذا الغرض خلال عام 2025 في الفقرة المخصصة للإفصاح عن البرامج التدريبية.

تقييم المجلس واللجان التابعة

يقوم مجلس الإدارة بإجراء تقييم ذاتي سنوي. كما يقوم المجلس بإجراء مراجعة سنوية لدليل عمله ومدى فاعليته وتكوينه، والشروع في اتخاذ الخطوات المناسبة لأي تعديلات مطلوبة. كما يقوم المجلس كذلك بمراجعة التقييم الذاتي للسادة الأعضاء بشكل منفرد ولجان المجلس والنظر في آية توصيات مناسبة قد تبرز نتيجة لهذا التقييم، وتم نشر السياسة المعنية بذلك على الموقع الإلكتروني للبنك.

يُجري مجلس الإدارة تقييماً خارجياً كل ثلاث سنوات.

وكانت التوصيات الرئيسية المنبثقة عن عملية التقييم عن عام 2025 كما يلي:

- تحسين وتعزيز إطار حوكمة الشركات ليكون أكثر توافقًا مع أفضل الممارسات في القطاع.
- لتعزيز الخبرات مستقبلاً، يُقترح إضافة خبرات في مجالات التكنولوجيا، والقطاع المصرفي، والأعمال الدولية، إما بتعيين أعضاء مجلس إدارة متخصصين في هذه المجالات، أو بالاستعانة بمستشارين عند الحاجة.
- النظر في تخفيض عدد الاجتماعات لزيادة الكفاءة.
- مراجعة صلاحيات الموافقة على الطلبات الإئتمانية والإستثمارية لزيادة الكفاءة.
- وضع استراتيجية واضحة للقطاعات التي تواجه تحديات.

نطاق التقييم:

- أجرى مجلس الإدارة تقييمًا شاملاً للأداء (360 درجة) للمجلس ولجانه وأعضائه بهدف تعزيز ممارساته. وشمل ذلك إجراء مقابلات مع جميع الأعضاء.
- الاستراتيجية والحوكمة
- نظام قياس الأداء وتقديم التقارير للمساهمين
- القرارات التجارية، والأداء المالي
- السياسات، وإدارة المخاطر، والامتثال، والرقابة الداخلية
- التواصل، وتفويض الصلاحيات
- المدققون الخارجيون، وتخصيص الأرباح، ومتطلبات الإدراج

ملخص النتائج: أظهرت النتائج الإجمالية للتقييم الداخلي لمجلس الإدارة أن أداء المجلس ولجانه قد كان جيداً للغاية وأن العمليات اعتبرت فعالة بشكل عام.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

اعتمد البنك سياسة وافق عليها مجلس الإدارة لتطبيق مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة المختلفة عن مشاركتهم في أنشطة مجلس الإدارة ولجانه المؤقتة والدائمة. وللاطلاع على الأسس المقررة المتعلقة بتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة يرجى الرجوع لتقرير الأجور والمكافآت.

التغطية التأمينية

يقوم البنك بتوفير تغطية تأمينية للأعضاء مجلس الإدارة للحوادث الشخصية أثناء السفر في مهمات خاصة بالبنك. كما يوفر تغطية تأمينية للمسؤولية القانونية لأعضاء مجلس الإدارة.

سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة

توجد لدى البنك سياسة للتبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة، كما يوجد مسؤولون عنها يمكن للموظفين اللجوء إليهم. إن هذه السياسة تغطي الحماية الكافية للموظفين الذين يقومون بتقديم تقارير بحسن نية عن تلك المخاطر. وتشرف على هذه السياسة لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة. وتنطبق السياسة على جميع موظفي مجموعة بنك البحرين والكويت. تم نشر سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة على الموقع الإلكتروني للبنك.

سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين

وضع البنك السياسة والإجراءات التنظيمية للتأكد من أن جميع الأشخاص الرئيسيين على علم مسبق وملتزمين بالمتطلبات القانونية والإدارية في ملكيتهم وتعاملاتهم في أسهم البنك، حيث تهدف هذه الإجراءات إلى الحد من سوء استخدام المعلومات الجوهرية المتوافرة داخل البنك، والأشخاص الرئيسيون يشملون أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفين في دوائر معينة والأشخاص الذين يخضعون لوصاية الأشخاص الرئيسيين أو يقعون تحت سيطرتهم. إن الرقابة العليا لتطبيق سياسة الأشخاص الرئيسيين تعهد إلى لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة، وتم نشر سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين على الموقع الإلكتروني للبنك.

ميثاق العمل الخاص بأعضاء مجلس الإدارة

أقر مجلس الإدارة ميثاق العمل لكل من أعضائه، كما أقر ميثاق الشرف للإدارة التنفيذية وموظفي البنك، وتوضح تلك المواثيق ضمن أمور أخرى مجالات منع إفشاء الأمور السرية وتجنب تضارب المصالح ومسؤوليات المخولين بالتوقيع لكي يلتزموا باتباع أفضل الممارسات، إن المسؤولية العليا لمراقبة الميثاق تقع على عاتق مجلس الإدارة، وتم نشر نص ميثاق العمل على الموقع الإلكتروني للبنك.

سياسة توظيف وتعيين الأقارب

ينتهج البنك سياسة محكمة تنظم توظيف وتعيين الأقارب سواء في البنك أو في شركاته التابعة والمملوكة بالكامل، وهي كما يلي:

1. يمنع البنك توظيف أقارب الموظفين من الدرجة الأولى والثانية، بينما يسمح بتوظيف الأقارب من الدرجات الأخرى شريطة الحصول على موافقة الإدارة العليا وبعد التأكد من عدم وجود تضارب للمصالح.
2. يمنع توظيف أقارب الموظفين ممن هم في منصب مدير تنفيذي أول فما فوق لأقاربهم من الدرجة الأولى والثانية في الشركات التابعة للبنك والمملوكة بالكامل من دون الحصول على موافقة الرئيس التنفيذي.
3. على الرئيس التنفيذي الإفصاح لمجلس إدارة البنك وبصورة سنوية عن الموظفين الذين يعملون في المناصب الرقابية وأقاربهم الذين يعملون في المناصب المعتمدة وذلك حسب تصنيف مصرف البحرين المركزي سواء في البنك أو في شركاته التابعة.

تضارب المصالح

لدى البنك سياسات واضحة مبنية على القوانين واللوائح المحلية وأفضل الممارسات الدولية للتعامل مع القضايا التي تتعلق بتضارب المصالح. كما ينص ذلك في عقد عضوية المجلس الموقع بين عضو المجلس والبنك. وهذه السياسات منشورة على الموقع الإلكتروني للبنك وتراجع بشكل دوري أو كلما دعت الحاجة. ويتم الإفصاح عن أي حالات تضارب مصالح في بداية كل اجتماع.

وخلال اجتماعات مجلس الإدارة أو لجانه التابعة وأثناء مناقشة مواضيع ترتبط بمعاملات مصرفية أو استثمارية أو أي عمليات أخرى قد يكون فيها تضارب للمصالح، يطلب من عضو المجلس مغادرة قاعة الاجتماع ولا ترسل إليه / إليها أي مراسلات أو مستندات خاصة بالطلب.

وتتخذ القرارات من قبل مجلس الإدارة أو لجانه التابعة دون وجود العضو المعني وتسجل تلك المعاملات بهذا المعنى في محضر اجتماع المجلس أو لجانه، بالإضافة إلى ذلك، فإنه من مسؤولية عضو المجلس ويجب عليه الإفصاح فورا للمجلس بوجود تضارب في المصالح مرتبط بأنشطته والتزاماته مع جهات أخرى وبعدم المشاركة في النقاش والتصويت وهذه الإفصاحات تشمل الوثائق الخاصة بالعقود أو المعاملات المرتبطة بالعضو المعني.

خلال عام 2025، ناقش المجلس فرص الاندماج والاستحواذ وبدا أن هناك تعارض للمصالح مع أحد أعضاء المجلس، وقد خرج العضو المعني من قاعة الاجتماع عند مناقشة الموضوع.

البرامج التدريبية التي نُظمت للأعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2025

1. "نماذج أعمال جديدة في القطاع المصرفي: التمويل المدمج وخدمات الأعمال كخدمة (BaaS)" بتاريخ 2025/07/30
2. "الأصول الرقمية 2025" بتاريخ 2025/10/29
3. جلسة توعية قانونية لمجلس الإدارة، بتاريخ 2025/12/11
4. "العلامة التجارية وتجربة العملاء" بتاريخ 2025/12/12
5. "التدريب على الذكاء الاصطناعي" بتاريخ 2025/12/12

الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

يواصل بنك البحرين والكويت التزامه بدمج مبادئ الاستدامة ضمن استراتيجية أعماله الأساسيّة، ومواءمة أهدافه مع غايات رؤية البحرين الاقتصاديّة 2030 وأهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، فضلاً عن تطبيق أفضل الممارسات العالميّة. ويتبلور إطار الاستدامة في البنك حول أربع ركائز جوهريّة، وهي: تعزيز حوكمة الشركات، والمسؤولية تجاه الموظفين، وتعزيز العلاقات طويلة الأمد مع العملاء، وغرس ثقافة المسؤولية الاجتماعيّة. ويتم دعم هذه الركائز من خلال آليات صارمة للحوكمة، ويشمل ذلك الإشراف والرقابة من قبل لجنة إدارة الاستدامة ولجنة التعيين والمزايا والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة. ويضمن إطار الحوكمة الالتزام بالشفافية والسلوك الأخلاقي والقوانين التنظيميّة، كما تدعمه سياسات لمكافحة الفساد وإدارة المخاطر واستمرارية الأعمال والأمن السيبراني.

وانطلاقاً من مسؤوليته تجاه موظفيه، يمنح بنك البحرين والكويت الأولوية لتنمية قدرات الموظفين وتنوّعهم ورفاهيتهم، إذ يعمل على إرساء أسس بيئة عمل شاملة وتفاعليّة. وعليه، فإن الاستثمار في التعلّم المستمر وبرامج القيادة والبرامج التدريبيّة الخاصة بالالتزام يساعد على تزويد الموظفين بالمهارات اللازمة لمواكبة الطبيعة الديناميكيّة للقطاع المصرفي. كذلك يحرص البنك على التنوّع بين الجنسين وضمان المساواة في مكان العمل، مع تطبيق تدابير صارمة للصحة والسلامة في الوقت ذاته. علاوة على ذلك، يعمل بنك البحرين والكويت على تعزيز علاقاته مع عملائه من خلال مساعي التحوّل الرقمي والمبادرات التي تركّز على تلبية احتياجات العملاء، وذلك لضمان الوصول بيسر للخدمات المصرفيّة وسهولة استخدامها، فضلاً عن ضمان تمتعها بأعلى معايير الأمن والكفاءة. ومن خلال معدله المرتفع لصافي نقاط الترويج (NPS) وزيادة نسبة المعاملات الرقميّة، يواصل بنك البحرين والكويت الارتقاء بتجارب العملاء من خلال توظيف أفضل الحلول المبتكرة والالتزام بتميّز الخدمة.

يواصل بنك البحرين والكويت أيضاً إحراز تقدّم ملحوظ في مجال المسؤولية الاجتماعيّة والبيئيّة، وذلك من خلال غرس مبادئ الاستدامة ضمن عملياته، وذلك بداية من ترشيد استهلاك الطاقة وخفض الانبعاثات الضارة، وصولاً إلى ممارسات المشتريات المسؤولة والاستثمار في المجتمع. أما نهج البنك السبّاق للعمل المناخي فيتضمن قياس انبعاثات غازات الدفيئة، ودمج الاستدامة ضمن قرارات الإقراض والاستثمار. وعبر إبرام الشراكات، وجهود التطوّع، والمساهمات الماليّة، يدعم بنك البحرين والكويت التعليم والصحة والتراث الثقافي، الأمر الذي يرسّخ دوره كقوة دافعة للتغيير والتأثير الاجتماعي الإيجابي. ومن خلال التركيز الاستراتيجي على الحوكمة، وإشراك الكوادر العاملة، وتجربة العملاء، وحماية البيئة، يمضي بنك البحرين والكويت قدماً بخطى واثقة في مساعيه لتحقيق النمو المستدام وتقديم أفضل قيمة طويلة الأجل لجميع الأطراف ذات العلاقة. لمزيد من التفاصيل، يُرجى الاطلاع على تقرير الاستدامة الوارد في القسم الأول.

الإفصاحات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة

التعيينات الخارجية لأعضاء مجلس الإدارة

طارق جليل الصفار		
عضو مجلس الإدارة/ المدير التنفيذي	شركة محمد إبراهيم الصفار	مملكة البحرين
المدير التنفيذي	شركة أبو داود الصفار	مملكة البحرين
عضو مجلس إدارة / مدير غير تنفيذي	مجلس التنمية الاقتصادية البحرين	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي / المدير التنفيذي	شركة هاربور للاستثمار القابضة	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	حلبة البحرين الدولية	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة / المدير التنفيذي	شركة بيمنت إنترناشيونال إنتربرايز ش.م.ب. (PIE)	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة / المدير التنفيذي	شركة كي تي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكي تي البحرين	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة / مدير غير تنفيذي	شركة التاكسي العربية	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة / المدير التنفيذي	مسرح الدانة	مملكة البحرين
عضو	مجلس الشورى	مملكة البحرين
رئيس مجلس إدارة	شركة فلوس البحرين ش.م.ب. (مرخصة من مصرف البحرين المركزي)	مملكة البحرين
المدير التنفيذي	شركة تاس هولدنج ذ.م.م.	مملكة البحرين
المدير التنفيذي	شركة تاسولا للأوراق المالية ذ.م.م.	مملكة البحرين
رئيس مجلس إدارة	شركة ريبوت 01	مملكة البحرين

خالد حسين تقي		
رئيس مجلس الإدارة	مجموعة طيران الخليج - شركة مطار البحرين - طيران الخليج	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	اري للابتكار ذ.م.م	مملكة البحرين
عضو مجلس إدارة	شركة أمانة بحرين ذ.م.م.	مملكة البحرين
عضو مجلس إدارة	ممتلكات	مملكة البحرين

عارف حيدر رحيمي		
رئيس مجلس الإدارة	شركة حلبة البحرين الدولية ذ.م.م.	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة حلبة البحرين الدولية القابضة ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة الخليج لدرفلة الألمنيوم ش.م.ب (مقفلة) "جارمكو"	مملكة البحرين
عضو اللجنة	المجلس الأعلى للقضاء - وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف - لجنة العقارات المتعثرة	مملكة البحرين
شريك إداري	مسار للخدمات الاحترافية ذ.م.م.	مملكة البحرين

خالد ناصر الشامسي		
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	أويسس كابيتال	مملكة البحرين
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	بنك مسقط	سلطة عمان

منذر عبد العزيز الكوهجي		
المؤسس والمدير العام	شركة دلتا للتوريدات الصناعية ذ.م.م.	مملكة البحرين

نور نائل الجاسم		
مدير دائرة المحافظ والدخل الثابت	الهيئة العامة للاستثمار - الكويت	دولة الكويت
مدير إدارة الخزانه بالتكليف	الهيئة العامة للاستثمار - الكويت	دولة الكويت
مدير إدارة السندات بالتكليف	الهيئة العامة للاستثمار - الكويت	دولة الكويت
رئيس مجلس الإدارة ولجنة الاستثمار	شركة الأجيال القابضة	مملكة المغرب

دانه عقيل رئيس		
عضو مجلس الإدارة	سيكو ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية	شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين

ناصر خالد الراعي		
نائب رئيس إدارة المخاطر	شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	شركة البحرين لمواقف السيارات (أماكن) ش.م.ب.	مملكة البحرين

خالد محمد العصفور		
مدير دائرة الصناديق الخاصة	الهيئة العامة للاستثمار - الكويت	دولة الكويت

الدكتورة غنية محسن الدرازي		
العضو المنتدب	جي إم دي كونسلتنسي	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	الجمعية الألمانية البحرينية	مملكة البحرين

ملكية أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة

عدد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة حتى 31 ديسمبر 2025 كالتالي:

اسم العضو	فئة الأسهم	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	سندات*
دانة عقيل رئيس	عادية	37,369	37,369	–

* لم توجد سندات لأي من أعضاء المجلس الآخرين

طبيعة ومدى المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

لا يوجد.

عملية الموافقة على التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يوجد لدى البنك نظام للموافقة على المعاملات التي تشمل أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة، وتتطلب المعاملات التي تتم من قبل الأطراف ذات العلاقة الحصول على موافقة مجلس الإدارة.

العقود والقروض المرتبطة بأعضاء مجلس الإدارة للمراجعة

لا توجد قروض للأعضاء تزيد عن 100 ألف دينار بحريني حتى 31 ديسمبر 2025.

ملاحظة:
1. المبلـغ المفتـرض الإفصـاح عنـه لهـذا الغـرض هـو مـا يفـوق 100,000 دينـار بحرينـي.
2. لـدى عضويـن مـن أعضـاء المجلـس بطاقـات البنـك الائتمانيـة بحـد ائتمانـي إجمالـي 20,000 دينـار بحرينـي والمبلـغ المتبقـي 8,190.739 دينـاراً بحرينيـاً حتـى 31 ديسـمبر 2025
3. لـدى خمسـة مـن أعضـاء المجلـس بطاقـات ائتمانيـة (كريـدي مكـس) بحـد ائتمانـي إجمالـي 79,000 دينـار بحرينـي ومبلـغ متبقـي 24,939 دينـار بحرينـي حتـى 31 ديسـمبر 2025.

تداول أعضاء مجلس الإدارة في أسهم البنك خلال عام 2025

لم يكن هناك تداول لأعضاء مجلس الإدارة على أسهم بنك البحرين والكويت خلال عام 2025.

اجتماعات مجلس الإدارة وسجل الحضور

يجتمع المجلس بدعوة من الرئيس (أو نائبه عند غياب الرئيس) أو من عضوين على الأقل، ويجتمع أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة للبنك. ويكون نصابه صحيحاً في حالة حضور أكثر من نصف عدد أعضاء المجلس.

حضور اجتماعات مجلس الإدارة

خلال عام 2025، عقد المجلس 10 اجتماعات في مملكة البحرين واجتماع واحد في باريس - الجمهورية الفرنسية حيث كان الحضور الاجتماعات المجلس بالشكل التالي:

الرمـوز: ● حضـر الاجتمـاع، ▲ حضـور الاجتمـاع مرئـي، X لـم يتمكـن مـن حضـور الاجتمـاع، □ لـم يكـن عضـواً فـي مجلـس الإدارة خـلال الفتـرة المذكـورة، ⊖ لم يُدع للاجتماع لتضارب المصالح.

الاجتماعات ربع السنوية

	24 فبراير	30 أبريل	28 يوليو	30 أكتوبر
طارق جليل الصفار	●	●	●	●
خالد حسين تقي	●	●	●	●
عارف حيدر رحيمي	▲	●	▲	▲
خالد ناصر الشامسي	●	●	●	●
منذر عبد العزيز الكوهجي	●	●	●	●
نور نائل الجاسم	▲	●	▲	▲
دانه عقيل رئيس	●	●	●	●
ناصر خالد الراعي	●	●	●	●
خالد محمد العصفور	●	●	●	●
غنية محسن الدرازي	●	●	●	●

الاجتماعات الأخرى

الأعضاء	28 يناير*	20 فبراير*	9 مارس*	25 مارس	9 مايو*	20 أكتوبر*	11 ديسمبر**	نسبة الحضور %
طارق جليل الصفار	●	▲	●	●	●	▲	●	100
خالد حسين تقي	⊖	⊖	⊖	●	⊖	⊖	▲	100
عارف حيدر رحيمي	▲	▲	●	●	●	▲	●	100
خالد ناصر الشامسي	●	▲	▲	●	●	▲	●	100
منذر عبد العزيز الكوهجي	●	▲	▲	●	●	▲	●	100
نور نائل الجاسم	▲	▲	▲	●	●	X	▲	90.9
دانه عقيل رئيس	●	▲	●	●	●	▲	▲	100
ناصر خالد الراعي	●	▲	●	●	●	▲	▲	100
خالد محمد العصفور	▲	▲	▲	●	●	▲	●	100
الدكتورة غنية محسن الدرازي	●	▲	●	●	●	▲	●	100

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

** اجتماع غير مقرر مسبقاً لمناقشة استراتيجية البنك في باريس - الجمهورية الفرنسية

المواضيع الرئيسية التي ناقشها المجلس خلال عام 2025

(المواضيع التي تندرج تحت نطاق عمل لجان المجلس مرفوعة بتوصية من قبلها لموافقة المجلس)

اطلع المجلس على استراتيجية البنك وخطة أعماله، والميزانية التقديرية لعام 2025، وأمور متعلقة بفرص الاندماج والاستحواذ، والأداء المالي للبنك، كما استعرض بعض سياسات المخاطر وسياسات الموارد البشرية والأمور ذات الصلة.

اللجان التابعة لمجلس الإدارة

يتم تشكيل اللجان وتعيين أعضائها من قبل مجلس الإدارة كل سنة بعد اجتماع الجمعية العامة السنوي، وتعتبر اللجان المتفرعة من المجلس حلقات وصل بين إدارة البنك التنفيذية والمجلس والغرض من إنشاء هذه اللجان معاونة مجلس الإدارة في تسيير أعمال البنك، وذلك بدراسة العديد من الأمور التي تقدم للمجلس من الإدارة ورفع توصياتها للمجلس فيما يخص ذلك.

ويحق للمجلس تشكيل لجان مؤقتة لمهام محددة من وقت لآخر وحسبما تستدعي الحاجة، وينتهي عمل هذه اللجان بمجرد انتهاء المهمة المناطة بكل منها.

كذلك يزود أعضاء المجلس بنسخ من محاضر اجتماعات هذه اللجان التزاماً بتعليمات الجهة الرقابية. وقد تم نشر النص الكامل لشروط المرجعية الخاصة باللجان التابعة لمجلس الإدارة (اللجنة التنفيذية، لجنة التدقيق والالتزام، لجنة التعيين والمزايا والحوكمة، ولجنة المخاطر ولجنة الأعضاء المستقلين) على الموقع الإلكتروني للبنك، لم تكن هناك قضايا جوهرية تتعلق بعمل لجان المجلس خلال عام 2025.

تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة، ومهامها ومسؤولياتها

مدة العضوية: تكون مدة عضوية اللجنة سنة واحدة. وتكون مدة عضوية عضو المجلس الذي ينضم إلى اللجنة خلال مدة أي لجنة للفترة المتبقية من السنة.

العضوية: يتم تعيين كل لجنة من قبل مجلس الإدارة، ويجب أن تتكون مما لا يقل عن 3 أعضاء يتمتعون بالخبرة الفنية الكافية.

نصاب صحة الاجتماعات: يكتمل النصاب بأكثر من نصف الأعضاء ويجب أن يضم رئيس اللجنة أو نائب رئيس اللجنة.

رئيس اللجنة: يخضع انتخاب الرئيس لاستيفاء المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالاستقلالية للجان التدقيق والالتزام. ولجنة المخاطر ولجنة التعيين والمزايا والحوكمة.

لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني للبنك:
https://www.bbkonline.com/board-committees-terms-of-reference

اللجنة التنفيذية

الأعضاء	موجز الصلاحيات
عارف حيدر رحيمي رئيس اللجنة (مستقل) **ناصر خالد الراعي** نائب رئيس اللجنة منذ (2025/03/25) **نور نائل الجاسم** عضو **الدكتورة غنية محسن الدرازي** عضو (مستقل)	• المراجعة والموافقة على المواضيع التي ترفع لمجلس الإدارة مثل خطط العمل، والهبات، والقروض / طلبات الاستثمار وغيرها من المقترحات في حدود سلطتها، والمراجعة الدورية لإنجازات البنك.

ملاحظة: العضو التالي اسمه كان عضواً في اللجنة المذكورة حتى التاريخ المذكور:

خالد حسين تقي (حتى 2025/03/25)

المواضيع الجوهرية التي ناقشتها اللجنة خلال عام 2025:

قامت اللجنة بزيارة فرع البنك بدولة الكويت وناقشت فرص نمو الاعمال والدعم المقدم للفرع.

لجنة التدقيق والالتزام

الأعضاء	موجز الصلاحيات
خالد ناصر الشامسي رئيس اللجنة (مستقل) **خالد محمد العصفور** نائب رئيس اللجنة (منذ 2025/03/25) **خالد حسين تقي** عضو (مستقل) (منذ 25/03/2025)	• تراجع اللجنة برنامج التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلي وتأخذ في الاعتبار الملاحظات الرئيسية المذكورة في تقارير التدقيق الداخلي ورد الإدارة عليها وتحرص على التنسيق بين عمل إدارة التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين، تراقب اللجنة نشاط تعاملات تداول الأشخاص الرئيسيين بهدف تجنب أي سوء استخدام للمعلومات الجوهرية المتوافرة لدى الأشخاص الرئيسيين. توافق اللجنة على ميثاق التدقيق الداخلي وتراجعه بشكل دوري، والذي ينص على الغرض والصلاحيات والمسؤوليات وغيرها من الجوانب الخاصة بأنشطة التدقيق الداخلي. ويتوافر ميثاق التدقيق الداخلي للأطراف ذات العلاقة الداخلية والخارجية بناء على طلب موجّه إلى أمانة سر المجموعة. كما تقوم اللجنة بمراجعة تقارير الامتثال وتقارير التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة.

ملاحظة: الأعضاء التالية أسماؤهم كانوا أعضاء في اللجنة المذكورة حتى التاريخ المذكور لكل منهم:

خالد حسين تقي (حتى 2025/03/25)

المواضيع الجوهرية التي ناقشتها اللجنة خلال عام 2025:

تابعت اللجنة مشروع التحول الرقمي في مجال الامتثال والجرائم المالية.

لجنة التعيين والمزايا والحوكمة

الأعضاء	موجز الصلاحيات
طارق جليل الصفار رئيس اللجنة (مستقل) **دانة عقيل رئيس** نائب رئيس اللجنة **خالد ناصر الشامسي** عضو (مستقل) **خالد حسين تقي** عضو (مستقل) (منذ 25/03/2025)	• تقييم وتقديم المشورة إلى مجلس الإدارة بشأن جميع الأمور المرتبطة بتعيين ومزايا أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. كذلك التأكد من وتعزيز الممارسات السليمة لحوكمة الشركات التي تتفق مع ميثاق حوكمة الشركات في مملكة البحرين ومتطلبات الجهة الرقابية وأيضاً أفضل الممارسات العالمية في مجال حوكمة الشركات وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة على النحو المناسب.

المواضيع الجوهرية التي ناقشتها اللجنة خلال عام 2025:

نظرت اللجنة في ملء الوظائف الرئيسية الشاغرة في المناصب الإدارية وراجعت خطة التعاقب للإدارة، وإجراء تغييرات على الهيكل بما يتماشى مع الاستراتيجية.

لجنة المخاطر

الأعضاء	موجز الصلاحيات
منذر عبد العزيز الكوهجي رئيس اللجنة (مستقل) **خالد ناصر الشامسي** نائب رئيس اللجنة (مستقل) **خالد محمد العصفور** عضو	• مراجعة سياسات المخاطر، ورفع التوصية إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها. ودراسة ورصد قضايا المخاطر المتعلقة بأعمال البنك وعملياته وتوجيه الإدارة بشكل مناسب. تتولى اللجنة دراسة بيان قابلية تحمل المخاطر ورفع توصية به إلى مجلس الإدارة، إلى جانب مراجعة استراتيجيات المخاطر الإجراءات المهمة للحد منها.

المواضيع الجوهرية التي ناقشتها اللجنة خلال عام 2025:

تابعت اللجنة تطوير وتبسيط سياسات مخاطر الائتمان، وتحسين إطار أمن المعلومات.

لجنة الأعضاء المستقلين

الأعضاء	موجز الصلاحيات
طارق جليل الصفار عضو (مستقل) **خالد حسين تقي** عضو (مستقل) (منذ 2025/03/25) **عارف حيدر رحيمي** عضو (مستقل) **خالد ناصر الشامسي** عضو (مستقل) **منذر عبد العزيز الكوهجي** عضو (مستقل) **الدكتورة غنية محسن الدرازي** عضو (مستقل)	تقديم الآراء المستقلة حول قضايا معينة، وخاصة القضايا المتعلقة بمساهمي الأقلية.

المواضيع الجوهرية التي ناقشتها اللجنة خلال عام 2025:

ناقشت اللجنة المسائل ذات الأهمية لمساهمي الأقلية.

لجنة الأندماجات والاستحواذات

الأعضاء	موجز الصلاحيات
عارف حيدر رحيمي رئيس اللجنة (مستقل) **خالد ناصر الشامسي** نائب رئيس اللجنة (مستقل) **خالد محمد العصفور** عضو **ناصر خالد الراعي** عضو	• إدارة عملية المعاملات قيد المراجعة أو الدراسة وفقًا للإجراءات المعتمدة من مجلس الإدارة • متابعة سير جميع المهام ذات الصلة الموكلة إليها فيما يتعلق بالمعاملات قيد المراجعة أو الدراسة • التخطيط لجميع الخطوات والمهام بشكل مناسب لتيسير الإجراءات الاعتيادية المتعلقة بالمعاملات قيد المراجعة أو الدراسة.

المواضيع الجوهرية التي ناقشتها اللجنة خلال عام 2025:

ناقشت اللجنة الأمور المتعلقة بالاندماج.

اجتماعات اللجان وسجل الحضور

الرموز: • حضر الاجتماع، ▲ حضور الاجتماع مرئي، X لم يتمكن من حضور الاجتماع، □ لم يكن عضواً في مجلس الإدارة خلال الفترة المذكورة، ⊖ لم يُدع للاجتماع لتضارب المصالح.

تعقد اجتماعات جميع لجان المجلس بما لا يقل عن أربع مرات في السنة، باستثناء لجنة الأعضاء المستقلين ولجنة التعيين والمزايا والحوكمة، حيث يمكن أن يكون عدد الاجتماعات أقل. العدد الفعلي للاجتماعات موضح أدناه.

اجتماعات اللجنة التنفيذية في العام 2025

الأعضاء	23 يناير	9 فبراير	9 مارس	8 أبريل*	27 أبريل	18 مايو	18 يونيو	21 يوليو	3 سبتمبر	24 سبتمبر*	26 أكتوبر	13 نوفمبر*	24 نوفمبر*	1 ديسمبر**
عارف حيدر رحمي	•	•	•	•	•	•	•	▲	•	▲	•	•	•	•
ناصر خالد الراعي	□	□	□	•	•	•	•	▲	•	▲	•	•	•	•
نور نائل الجاسم	•	•	▲	▲	▲	▲	▲	X	▲	▲	▲	▲	▲	▲
غنية محسن الدرازي	•	•	•	•	•	•	•	▲	•	▲	•	•	•	•
خالد حسين تقي	•	•	•	□	□	□	□	□	□	□	□	□	□	□

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

** اجتماع في دولة الكويت

اجتماعات لجنة التدقيق والالتزام في العام 2025

الأعضاء	15 فبراير	17 مارس	25 مارس*	28 أبريل	17 يونيو	20 يوليو	21 أكتوبر
خالد ناصر الشامسي	•	•	•	•	•	•	•
خالد محمد العصفور	□	□	□	•	•	•	▲
خالد حسين تقي	□	□	□	•	•	•	•
ناصر خالد الراعي	•	•	•	□	□	□	□
منذر عبد العزيز الكوهجي	•	•	•	□	□	□	□

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

اجتماعات لجنة التعيين والمزايا والحوكمة في العام 2025

الأعضاء	26 يناير*	4 فبراير*	9 مارس*	23 فبراير*	27 فبراير	6 أبريل*	22 أبريل	2 يوليو*	12 أغسطس*	18 سبتمبر*	21 أكتوبر*	22 أكتوبر
طارق جليل الصفار	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
دانة عقيل رئيس	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
خالد ناصر الشامسي	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•	•
خالد حسين تقي	□	□	□	□	□	•	•	•	•	•	•	•

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

اجتماعات لجنة المخاطر في العام 2025

الأعضاء	11 فبراير	28 أبريل	21 يوليو	28 أكتوبر
منذر عبد العزيز الكوهجي	•	•	•	•
خالد ناصر الشامسي	•	•	•	•
خالد محمد العصفور	▲	▲	•	▲

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

اجتماعات لجنة الأعضاء المستقلين في العام 2024

الأعضاء	24 فبراير	30 أكتوبر*
طارق جليل الصفار	•	•
خالد حسين تقي	□	•
عارف حيدر رحمي	•	▲
خالد ناصر الشامسي	•	•
منذر عبد العزيز الكوهجي	•	•
الدكتورة غنية محسن الدرازي	•	•

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

اجتماعات لجنة الاندماجات والاستحواذات

الأعضاء	21 يناير	21 مايو	1 يونيو	6 يونيو	27 يوليو	6 أغسطس	27 أغسطس	9 أكتوبر	23 ديسمبر
عارف حيدر رحمي	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲
خالد ناصر الشامسي	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲
ناصر خالد الراعي	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲
خالد محمد العصفور	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲
حضور أعضاء مجلس الإدارة الآخرون:									
طارق جليل الصفار	-	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲	▲

اجتماعات أخرى

حضر السيد خالد ناصر الشامسي، رئيس لجنة التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة، الاجتماع الدوري مع المسؤولين بمصرف البحرين المركزي بتاريخ 17 سبتمبر 2025.

الإفصاحات الخاصة بهيئة الرقابة الشرعية

شكل البنك هيئة الرقابة الشرعية منذ العام 2016، حيث أن البنك يقوم بإجراء بعض أعماله وفقا للشريعة الإسلامية، وشكلت هذه الهيئة لضمان توافق هذه الأعمال مع الأحكام الشرعية والمعايير المحاسبية الإسلامية. وقد وافق مجلس إدارة البنك على لائحة عمل هذه الهيئة حسب متطلبات الجهة الرقابية في مملكة البحرين، وأعضاء الهيئة واجتماعاتها خلال العام كالتالي:

اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية 2025

الأعضاء	4 فبراير	15 مايو
فضيلة الشيخ / د. أسامة بحر - رئيس اللجنة	•	•
فضيلة الشيخ / عبد الناصر آل محمود - عضو اللجنة	•	•
فضيلة الشيخ / د. عادل المرزوقي - عضو اللجنة	•	•

استراتيجية الإفصاح والتواصل

يتبع البنك سياسة واضحة تجاه توصيل المعلومات المتعلقة بأنشطته وأعماله الجميع مساهميه والأطراف ذات العلاقة واعتمد سياسة الإفصاح والتواصل المنسجمة مع متطلبات اتفاقية بازل 2، حيث تعقد الجمعية العمومية للبنك اجتماعاً سنوياً يحضره رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلين عن الجهات الرسمية والمدققين لاستعراض النتائج المالية والرد على أسئلة واستفسارات السادة المساهمين.

كما يتم الإعلان وتوفير المعلومات عن أية مستجدات من خلال موقع البنك الإلكتروني - www.bbkonline.com - أو عبر وسائل النشر الأخرى. كذلك يقوم البنك بنشر تقاريره السنوية والنتائج المالية للسنوات الثلاث الأخيرة. وأيضاً تقرير حوكمة الشركات، إطار عمل حوكمة - الشركات، وسياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة، ودليل عمل مجلس الإدارة. وميثاق العمل الخاص بأعضاء مجلس الإدارة، وسياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين وشروط مرجعية اللجان التابعة لمجلس الإدارة وبإمكان المساهمين تعبئة الاستمارة الإلكترونية الموجودة على موقع البنك الإلكتروني لتوجيه آية استفسارات قد تكون لديهم.

كما يوجد لدى البنك موقع إلكتروني داخلي للتواصل مع الموظفين في الأمور والشؤون الإدارية والأمور العامة، وتبادل المعلومات ذات الاهتمام المشترك.